



مجلة الإدارة والاقتصاد Journal of Administration & Economics

**Mustansiriyah
University**

**College of
Administration &
Economics**

P-ISSN: 1813 - 6729

E-ISSN: 2707-1359

جودة الموجودات وأثرها في الاداء المصرفي: مصرف الخليج التجاري نموذجا

حسن خلف نوار اللامي

قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق .

Email: hassanallami349@gmail.com, ORCID ID: <https://orcid.org/>

صبيح حسون

قسم العلوم المالية والمصرفية ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، العراق .

Email: shassoon@uomustansiriyah.edu.iq, ORCID ID: <https://orcid.org/0000-0001-7017-6595>

معلومات البحث	المستخلص
تواريخ البحث:	هدفت الدراسة الى بيان تأثير جودة موجودات مصرف الخليج التجاري على الاداء المصرفي له ، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على البيانات المالية السنوية المنشورة للمصرف في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2010 - 2021). وتم تناول بحث العلاقة بين كل من جودة الموجودات وبين مؤشرات الاداء المصرفي في ذلك المصرف. وتوصلت الدراسة الى ان هناك علاقة بين معيار القروض كأحد مؤشرات جودة الموجودات في مصرف الخليج التجاري وبين مؤشرات الاداء المصرفي التي تضم معيار الربحية ومعيار السيولة، وكذلك هناك علاقة مباشرة ما بين معيار المخاطر الائتمانية ومؤشرات الاداء المصرفي، حيث أن ارتفاع حجم المخاطر الائتمانية يؤدي الى ارتفاع مستوى الربحية، مما يؤدي ذلك الى انخفاض مستوى السيولة.
تاريخ تقديم البحث: 20 / 6 / 2023	
تاريخ قبول البحث: 13 / 8 / 2023	
عدد صفحات البحث: 78 - 92	
الكلمات المفتاحية:	
جودة الموجودات، القروض المتعثرة، الاداء المصرفي.	
المراسلة:	
أسم الباحث: حسن خلف نوار اللامي	
Email: hassanallami349@gmail.com	

1. المقدمة

يشكل القطاع المصرفي أحد القطاعات الاقتصادية التي تسهم بشكل كبير وفعال في النمو الاقتصادي، كونه يعد أحد المجالات التي يتم من خلالها تجميع المدخرات النقدية من الأفراد والشركات والمؤسسات وتوجيهها نحو منح التسهيلات الائتمانية والقروض بأنواعها وأجلها المختلفة، والتي تسهم في النهوض بمتطلبات النمو الاقتصادي على المستويين المحلي والدولي. إذ تعد جودة الموجودات جزءاً أساسياً لضمان كفاءة وفعالية أنشطة المصرف مما يساعده على تحقيق الإيرادات والأرباح. فحيازة المصرف لموجودات ذات جودة عالية يضمن له تحقيق دخل أعلى، وسيولة أكبر، وكفاءة تشغيل أعلى، كما يعد الحفاظ على جودة الموجودات والكفاءة والربحية شرطاً مهماً لبقاء المصرف واستمراره وتطوره، إذ تمثل جودة الموجودات جانباً من جوانب إدارة المصرف التي تنطوي على تقييم موجودات المصرف لتسهيل قياس مستوى وحجم المخاطر الائتمانية المرتبطة بعملياته. وتتمركز مقاييس جودة الموجودات في المصارف التجارية حول القروض، إذ تشكل القروض فئة الموجودات الرئيسية التي تولد من خلالها المصارف الجزء الأكبر من دخلها وتمثل في نفس الوقت أكبر المخاطر التي تتعرض لها، حيث إن زيادة معدل عدم سداد القروض المتعثرة وفوائدها عند استحقاقها يعد أمراً بالغ الخطورة نظراً للتأثير الضار الذي تحدثه على إيرادات المصرف وأرباحه.

2. أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة من الدور الحيوي والفعال الذي تؤديه المصارف التجارية في دعم التنمية الاقتصادية والذي يتطلب ضرورة التعرف على أدائها باستعمال النماذج المالية لتعزيز عمليات الرقابة والإشراف المصرفي فضلاً عن تلبية المتطلبات المحلية والدولية التي تراقب أداء المصارف بقصد حمايتها من الإفلاس والتصفية وضمان لحقوق المالكين والمودعين، ولتعظيم قيمتها السوقية والتي تعد من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها المصارف التجارية، لذا يمكن تلخيص أهمية الدراسة بالتالي:

- 1- تتناول هذه الدراسة لمتغير غاية في الأهمية وهو جودة الموجودات كما يعد من أهم شروط بقاء واستمرار المصارف ودعم مركزها التنافسي.
- 2- تسليط الضوء على مكون مهم من مكونات نموذج التقييم المصرفي (CAMELS) وهو جودة الموجودات.
- 3- دراسة كيفية قيام المصرف التجاري بتحديد ادائه المصرفي لتحقيق اهدافه.

3. أهداف الدراسة

- تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على جانب مهم من جوانب التقييم المصرفي وهو جودة الموجودات وبيان أثره على الأداء المصرفي لمصرف الخليج التجاري عينة الدراسة اذ تتمثل اهداف الدراسة بالآتي: -
- 1- التعرف على مفهوم جودة الموجودات والعوامل المؤثرة بها.
 - 2- التعرف على معايير ومؤشرات قياس جودة الموجودات التي يمتلكها مصرف الخليج التجاري.
 - 3- التعريف بالأداء والأداء المصرفي وبعض مؤشرات قياسه في المصرف عينة الدراسة.
 - 4- بيان مدى تأثير جودة الموجودات على الأداء المصرفي لمصرف الخليج التجاري.

4. الإطار النظري

1.4 جودة الموجودات:

في ظل المنافسة الكبيرة وندرة الموارد المالية وظهور أجهزة الحاسوب لاسيما تكنولوجيا المعلومات وتطور انظمتها ومنذ عقد الاربعينيات ولغاية الان، بدأ الاهتمام وتسليط الضوء على الموجودات وكيفية استثمارها بالطريقة الامثل مما يحقق عائد للمصرف. لذلك تعد جودة الموجودات من الجوانب المهمة التي تحدد الوضع المالي للمؤسسات المالية وخاصة القطاع المصرفي كما تعد واحدة من اهم العوامل التي تؤثر على الجودة الشاملة للموجودات [30] وتتمثل جودة الموجودات أحد جوانب إدارة المصرف التي تنطوي على تقييم موجودات المصرف من أجل تسهيل قياس حجم ومستوى مخاطر الائتمان المرتبطة بتشغيله [19]. كما تعبر جودة الموجودات عن مدى قدرة المصرف على توزيع المخاطر واستعادة الموجودات المتأخرة السداد. كما انها تقيس كفاية مخصصات القروض ونسبة القروض المتعثرة من الموجودات المصرفية [20]. وتُظهر جودة الموجودات مستوى مخاطر الموجودات ومعدل القوة المالية داخل المصرف. بالإضافة إلى ذلك، لها دور حاسم في تقييم الوضع الحالي والقدرة المالية المستقبلية [25]. ووفقاً لـ (Dang) فإن الموجودات الرديئة هي السبب الرئيس لمعظم حالات فشل المصارف، لذا فإن اغلب المخاطر التي تواجه المصرف هو مخاطر خسائر القروض الناشئة عن القروض المتعثرة [24].

مما سبق نستنتج بان جودة الموجودات تشير إلى التعرض للمخاطر بسبب القروض الممنوحة من قبل المصرف، وتتأثر جودة القروض المصرفية بحجم القروض المتعثرة ومدى ملائمة مخصصات خسائر القروض وكيفية ادارتها.

1.1.4 اهمية جودة الموجودات:

تعد جودة الموجودات ذات أهمية خاصة في مجال تقييم أداء المصارف لكونها تعد الجزء الحاسم في نشاط المصرف التي تؤدي عملياته نحو تحقيق الارباح، لأن امتلاك المصرف لموجودات ذات جودة عالية يعني توفير دخل أعلى وأداء أفضل لكل من الربحية والسيولة ورأس المال (الفوازي، 2015:20)، كما تعد جودة الموجودات معيار مهم لفحص القوة المالية للمصرف. وإن جودة الموجودات المتدنية هو السبب الرئيس لتعثر معظم المصارف، لذلك فإن الحفاظ على جودة الموجودات هو سمة أساسية من سمات العمل المصرفي [28]. ويلاحظ ان أهمية جودة الموجودات تركز الى دراسة الحالات التالية: - [12].

- 1- حجم الموجودات المتعثرة بالنسبة لإجمالي الموجودات.
- 2- فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة.
- 3- مستوى تكوين المخصصات لمواجهة خسائر القروض والتسهيلات الائتمانية المتعثرة.
- 4- حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي مضى موعدها، والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها.
- 5- التركيزات الائتمانية الكبيرة ومخاطرة المقرض الوحيد أو المقرضين ذوي العلاقة.
- 6- النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان (مطالبات، ملاحقة المقرضين... إلخ).
- 7- أساليب إدارة الموجودات الأخرى مثل (الاستثمار بالأوراق المالية، الموجودات الثابتة، والكمبيالات.... إلخ).

2.4 مفهوم القروض المصرفية المتعثرة:

ينال موضوع القروض المتعثرة اهتمام كبير من قبل السلطات الرقابية الا ان تأثير هذه القروض لا يقتصر على المصرف فحسب بل يتسع ليصل الجهاز المصرفي ككل اذ تعد القروض التي يمنحها المصرف لعملائه اهم مصدر لدخله في حال تعثر هذه القروض ينتج عنها اثار سلبية تؤثر على الوضع المالي للمصرف ، اذ توجد العديد من المسميات التي تدل على مفهوم القروض المتعثرة فهي تختلف من مصرف لأخر أهمها : الديون المتعثرة ، الديون الحرجة ، الديون المجمدة ، الديون المشكوك في تحصيلها الديون المعلقة ، الديون الراكدة ، الا ان أكثرها شيوعاً هي القروض المتعثرة والقروض غير العاملة حيث عُرفت كما يلي :

- 1- انها تشير إلى أحد الموجودات، التي تتوقف عن توليد الدخل لأي مصرف أو مؤسسة تمويل لأكثر من 90 يوماً. [6].
- 2- هي القروض التي لم تولد للمصرف إيرادات من الفوائد أو القروض التي يجد المصرف نفسه مضطراً لجدولتها بناءً على الوضع الحالي للمقرض. [15]
- 3- هي القروض التي تنشأ عن احتمال عدم قدرة العملاء على الوفاء بالالتزامات تجاه المصرف، ولذلك فان المخاطر الائتمانية تحدث لعدم قدرة المصرف على استعادة أصل القرض او الفائدة او كليهما [5].
- 4- هي القروض التي لا يقوم المقرض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه. [26]

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف القروض المصرفية المتعثرة كما يلي:
وهي تلك القروض التي عجز العملاء عن سدادها في تاريخ استحقاقها وبسبب استحالة تحصيلها يتعين على المصرف أن يسحب مخصصات من أرباحه لتغطية الخسائر الناتجة عنها.

1.2.4 أسباب تعثر القروض المصرفية:

القروض المتعثرة هي المخاطر التي تواجهها المصارف في أنشطتها لأنها تؤدي إلى تجميد جزء كبير من أموال المصرف بسبب عدم قدرة العملاء على سداد القروض وفوائدها ويمكن تفسير تعثر القروض وعدم سدادها في مواعيد استحقاقها إلى العديد من الأسباب التي يمكن تبويبها في ثلاث مجموعات وكما هو موضح أدناه [3].

مجموعة الأسباب المتعلقة بالمقترض

من الأسباب التي تؤدي إلى تعثر القروض والناتجة عن وجود قصور لدى المقترض [4].

- 1- استخدام القروض المصرفية لغير الغرض الممنوحة من أجلها.
- 2- عدم تقديم المعلومات والبيانات الصحيحة للمصرف.
- 3- استخدام قروض قصيرة الأجل لتمويل مشاريع واستثمارات ذات عائد طويل الأجل.
- 4- عدم محافظة المقترض على ضمانات المصرف لديه بإهمالها وعدم صيانتها أو بيعها.
- 5- وفاة العميل المقترض وعدم التزام الورثة بالتسديد.

مجموعة الأسباب المتعلقة بالمصرف:

هناك عدة أسباب تعود للمصرف نفسه في تعثر القروض الممنوحة من قبله هي [14].

- 1- قصور وضعف الدراسة الائتمانية التي تم إعدادها من قبل المصرف عند منح القروض.
- 2- عدم الاهتمام بتحديد وتحليل مخاطر الائتمان بشكل موضوعي ومنهجي عند منح القروض.
- 3- الخطأ في تقدير الضمانات وعدم المتابعة والمراجعة الدوري للضمانات القائمة.
- 4- ضعف السياسة الائتمانية لدى المصرف وعدم مواكبتها للتغيرات والتطورات الحاصلة.
- 5- عدم الموائمة ما بين التدفقات النقدية المتولدة عن الأنشطة وطريقة سداد القرض.

مجموعة الأسباب الأخرى:

قد تتعرض القروض لأسباب خارجة عن أرادة العملية الائتمانية وهذه الأسباب هي كالآتي [6].

- 1- ضعف أنظمة الرقابة الخارجية على المصارف.
- 2- عدم الاستقرار الأمني والسياسي.
- 3- القوة القاهرة كانهيار الرواتب أو أحداث مفاجئة.

وفقاً لما جاء أعلاه وعلى الرغم من الجهود المستمرة للسيطرة على أنشطة المصارف التي تقدم القروض، فإن القروض المتعثرة تشكل قضية محورية للسلطات الرقابية الدولية والمحلية.

3.4 مفهوم الأداء المصرفي:

يعد موضوع الأداء المصرفي من أهم الموضوعات في المصارف التجارية وذلك لأن نجاح أي مصرف يرتبط بمستوى كفاءة وفعالية أداء نشاطه لذلك نجد إن الأداء يعد الجانب الأساسي الذي يركز حوله جهود المديرين كونه يشكل أهم أهداف المؤسسة [11].

إن تعريف الأداء في المؤسسات المصرفية لا يختلف كثيراً عن منظمات الأعمال الأخرى، ولهذا نجد إن الكثير من الكتاب والباحثين يعرفون الأداء المصرفي في إطار هذا المفهوم وقد طرحت تعريف عديدة، فيعرف الأداء بأنه النشاط الشامل والمستمر الذي يعكس قدرة المصرف ونجاحه واستمراره في التكيف مع البيئة [2]، لذا فإن الأداء المصرفي يعبر عن إمكانية المصرف للوصول إلى الأهداف طويلة الأجل ومدى القدرة في استثمار الموارد المتاحة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة [1] ، وقد عرفه (Daft) بأنه الإنجازات المتحققة لدى المصرف والتي يمكن ملاحظتها بشكل مباشر ومن ثم قياسها ومقارنتها وتقييمها [23]

ثانياً: المخاطر التي تتعرض لها المصارف:

تخضع المصارف بصورة عامة لنطاق واسع من المخاطر في مسار أنشطتها وعملياتها المصرفية والتي يتطلب من إدارة المصارف فهم طبيعتها والتأكد من تقديرها والتصرف السليم حيالها من أجل البقاء في ميدان المنافسة على المستوى المحلي والدولي، وبشكل عام تتعرض الأنشطة المصرفية إلى العديد من المخاطر، لذا سنحاول في هذا المطلب عرض تلك المخاطر: -

4.4 المخاطر الائتمانية: Credit Risk

تعني المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله والناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف بالوقت المحدد. كما تعد القروض أهم مصادر مخاطر الائتمان [8]. أما بحسب رأي (Apatachioae) تعني عدم قدرة العميل على سداد أصل القرض إضافة إلى الفوائد في تواريخ الاستحقاق وحسب الشروط المتفق عليها [18] وإهم أنواع هذه المخاطر هي: [14].

1.4.4 مخاطر عدم السداد (Default Risk):

وهي عدم مقدرة المدينين على سداد التزاماتهم في تواريخ الاستحقاق.

2.4.4 مخاطر التسوية (Settlement Risk):

وهي المخاطر التي تنجم من عمليات التسويات المتعلقة بالتدفقات النقدية والموجودات المالية والموجودات الأخرى.

3.4.4 مخاطر السيادية (Country Risk):

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية التعرض للخسارة نتيجة التعامل مع أحد البلدان التي يمكن أن تعاني من سوء في الظروف الاقتصادية أو الأوضاع السياسية والاجتماعية والمعروفة بتمويل الإرهاب والسمعة السيئة للبلاد بعدم الوفاء أو سداد الالتزامات، وعدم استقرار العملة بسبب تخفيض قيمة العملة من قبل البنوك المركزية.

4.4.4 مخاطر السيولة: Liquidity Risk

هي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها دون تحمل أي خسائر، حيث تولي السيولة أهمية كبيرة في الأعمال المصرفية بسبب الحاجة إلى تلبية طلبات المودعين عند السحب وتلبية طلبات الائتمان بشكل فوري ومستمر وفي بعض الأحيان عدم قدرة المصرف على الوفاء بهذه الالتزامات مما يتعرض لمخاطرة السيولة التي تعني خطورة عدم توفير النقدية عند الاحتياج إليها لتلبية طلبات السحب للمودعين والطلبات الائتمانية للعملاء والاستجابة للاحتياجات النقدية الطارئة. هذا ويقوم المصرف باللجوء إلى أسواق المصارف كلما أقرض عملاءه من أجل الوفاء بالتزاماته لتلبية طلبات القروض فكلما اقترض المصرف من الأسواق المالية تقل قدرته على الحفاظ هامش ربح جيد على القروض التي يقدمها. [21].

5.4.4 مخاطر السوق: Market Risk

تنشأ مخاطر السوق نتيجة للتغيرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر المصارف بذلك التغيير وقد تتخذ الحكومات إجراءات لرفع الدعم عن بعض السلع أو ربما تمنع دخول المنتجات حماية للإنتاج المحلي. ويمكن تعريفها بأنها المخاطر الحالية والمستقبلية التي تؤثر في كل من صافي الدخل والقيمة السوقية لمملكية حملة الأسهم، وتنشأ نتيجة تغيرات أو تحركات في معدلات السوق والأسعار، وهي مخاطر منتظمة ينعكس تأثيرها على كل من الموجودات والالتزامات، وتتضمن المخاطر السوقية كل من مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف [14].

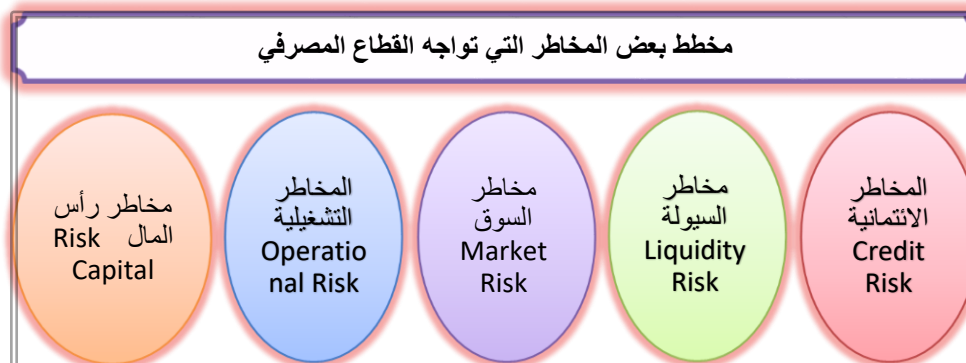
6.4.4 مخاطر العمليات - المخاطر التشغيلية: Operational Risk

وهي تلك المخاطر الناتجة عن ارتفاع المصاريف التشغيلية عن معدلاتها المتوقعة، كما تعني بحسب لجنة بازل على أنها مخاطر التعرض للخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو فشل الأنشطة الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه استبعد المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة. لذا يعد غياب الرقابة الداخلية والاختلال الوظيفي في نظم المعلومات، وضعف الإدارة داخل المصارف من أهم أنواع مخاطر التشغيل التي يمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية نتيجة عدم إمكانية تنفيذ القرارات في الوقت المناسب.

7.4.4 مخاطر رأس المال: Risk Capital

يرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر التي قد تحدث وبالتالي وصول هذه الخسائر إلى المودعين والدائنين، وتهتم البنوك المركزية دائماً في كفاية رأس المال بالنسبة للمصارف حيث يعتبر ضامناً لحقوق المودعين والدائنين [13].

الشكل (2) مخطط المخاطر المصرفية



5.4 علاقة جودة الموجودات بربحية المصارف

يعد القطاع المصرفي من المؤسسات المالية التي تساهم بشكل كبير وفعال في النمو الاقتصادي إذ يعد من الجهات التي تقوم بجمع الودائع النقدية من الأفراد والشركات والمؤسسات وتوجيهها نحو تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية بأنواعها وأجلها المختلفة مما يساهم في تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية محلياً ودولياً. وعليه فإن جودة الموجودات تعكس مدى جاذبية المصرف للعملاء، مما ينعكس ذلك في تحسين كفاءة الموجودات، وبالتالي تحقيق الربحية المطلوبة [10].

تشير جودة الموجودات إلى جودة محفظة القروض وبرنامج إدارة الائتمان وتشكل القروض الجزء الأكبر من إجمالي الموجودات المملوكة للمصارف، فإن القروض تواجه مخاطرة كبيرة مقارنة بالموجودات الأخرى، فالهدف الأساسي لجودة الموجودات هو قياس حجم القروض المتعثرة من إجمالي القروض [29].

يتم استخدام جودة الموجودات لتقييم القوة المالية للمصرف، كما وأن جودة محفظة الائتمان تعبر عن ربحية المصرف، فالهدف الرئيس للعديد من المصارف التجارية هو الحفاظ على مقدار منخفض من القروض المتعثرة لأن ارتفاعها يؤثر على ربحية المصارف كما أن سوء جودة الموجودات يعد السبب الرئيس لمعظم حالات فشل المصارف. فجودة الموجودات تتمثل بنوعية وطبيعة القروض، والتسهيلات المصرفية، والتي تولد من خلالها الإيرادات، فالمصارف ذات التصنيف العالي عادة ما تميل إلى منح أسعار فائدة أقل من المصارف الأقل تصنيفاً، وأن جودة الموجودات تعكس نوع المدينين للمصرف [17].

مما سبق أعلاه يتضح بأن جودة الموجودات مرتبطة بنسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض فبانخفاضها ترفع جودة الموجودات والعكس صحيح عند ارتفاعها.

6.4 أثر جودة الموجودات على حجم المخاطر الائتمانية:

تعد جودة الموجودات واحدة من اهم العناصر في تحديد السلامة المالية للمصارف، وإن العامل الرئيس الذي يؤثر على الجودة الشاملة للموجودات هو جودة القروض والتي تمثل عادة غالبية موجودات المصرف والتي تشكل الجزء الاكبر من المخاطر، بالتالي فإن اغلب المخاطر التي تهدد الملاءة المالية للمصارف تنشأ من خلال التدهور في قيمة الموجودات (القروض) [22].

وان مخاطر الائتمان هي المتغير الأساسي المؤثر على جودة الموجودات، وهناك أنواع مختلفة من الموجودات التي تتسم باحتمال تعرضها للتخلف عن السداد، وتمثل القروض أكبر هذه الأنواع والتي تتميز بأكبر قدر من مخاطر الائتمان وإن القدرة على سداد القروض تتدهور لدى المقرض قبل أن تظهر المعلومات المحاسبية أي مشكلة بوقت طويل، ويتعلق هذا النوع من المخاطر بجودة الموجودات واحتمالية العجز عن السداد [9].

5. الإطار العملي**1.5 تحليل مؤشرات جودة الموجودات لمصرف الخليج التجاري للمدة (2021-2010)**

يتناول هذا المبحث تحليل وتفسير مؤشرات جودة الموجودات لمصرف الخليج التجاري عينة الدراسة إذ اعتمدت الدراسة على المعايير الاتية (معياري القروض، معيار المخاطر الائتمانية) ذلك اعتماداً على ما توافر من بيانات عن مصرف الخليج التجاري كعينة للدراسة، ولقد تم الاعتماد على سلسلة زمنية مكونة من (12) سنة امتدت (2021-2010) وكان سبب اختيار هذه السلسلة الزمنية هو توافر البيانات والمعلومات المطلوبة عن المصرف عينة الدراسة.

1.1.5 تحليل معيار القروض:

ضمن هذا المعيار تناولت الدراسة المؤشرات التالية (مؤشر القروض المتعثرة ومؤشر مخصص خسائر القروض) والتي تستخدم على نطاق واسع في مجال تحليل جودة موجودات المصارف ويتم حسابها على النحو الاتي:

$$\frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{اجمالي القروض}} \times 1100 - \text{مؤشر القروض المتعثرة} =$$

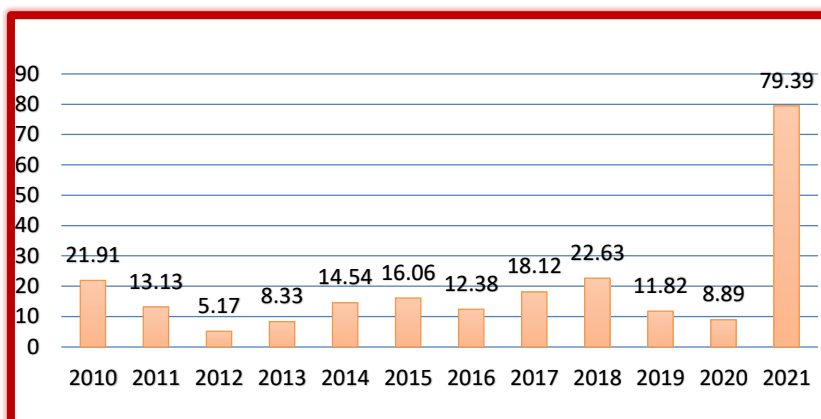
$$\frac{\text{مخصص خسائر القروض}}{\text{اجمالي القروض}} \times 2100 - \text{مؤشر مخصص}$$

الجدول (1) مؤشرات معيار القروض لمصرف الخليج التجاري للمدة (2021-2010)

مؤشرات جودة الموجودات (معيار القروض)					
السنة	القروض المتعثرة (مليون دينار)	اجمالي القروض (مليون دينار)	مخصص خسائر القروض (مليون دينار)	مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي القروض %	مؤشر مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض %
2010	7,725	35,261	6,870	21.91	19.48
2011	8,815	67,135	7,300	13.13	10.87
2012	8,657	167,382	7,300	5.17	4.36
2013	20,084	241,020	8,200	8.33	3.40
2014	35,685	245,482	9,000	14.54	3.67
2015	45,041	280,471	14,000	16.06	4.99
2016	39,438	318,488	14,000	12.38	4.40
2017	44,706	246,696	17,200	18.12	6.97
2018	51,859	229,136	17,200	22.63	7.51
2019	25,318	214,118	17,200	11.82	8.03
2020	18,322	206,193	17,200	8.89	8.34
2021	162,331	204,468	17,200	79.39	8.41
AV				19.36	7.54

1.1.1.5 مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي القروض:

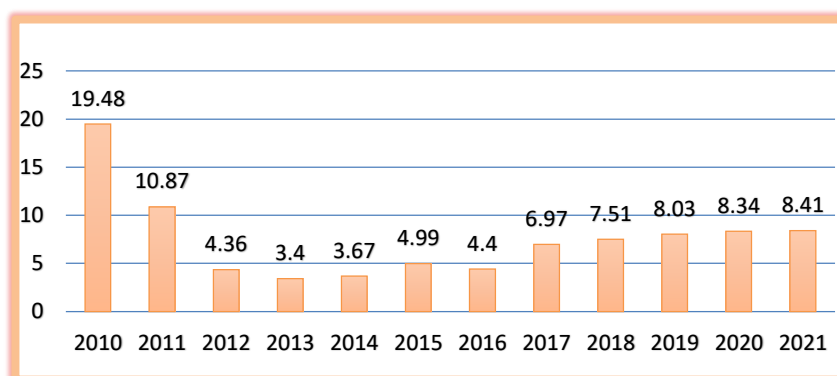
يتبين من الجدول أعلاه بان معدل القروض المتعثرة اظهر سلوكاً متفاوتاً بين الارتفاع والانخفاض إذ حقق أدنى معدل له خلال سنة 2012 وبمقدار (5.17%) وهي نسبة منخفضة اذا ما قورنت بباقي سنوات الدراسة بينما كان اعلى معدل سنة 2021 وبمقدار (79.39%) نتيجة لخطه المصرف نحو التوسع في مجال القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لكافة القطاعات الاقتصادية (التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري ، 2012: 31) مما يشير ذلك الى ارتفاع حجم المخاطر الائتمانية والنتيجة عن عدم قدرة العملاء عن السداد ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لسنوات الدراسة هو (19.36%) ويوضح الشكل (3) مقارنة لمؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي القروض خلال مدة الدراسة.



الشكل (3) مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي القروض لمصرف الخليج التجاري خلال مدة الدراسة (2010-2021)

2.1.1.5 مؤشر مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض:

يبين الجدول (1) اعلاه معدل مخصص خسائر القروض في المصرف الخليج التجاري. حيث اظهرت النتائج بان مخصص خسائر القروض حقق اعلى معدل له في بداية مدة الدراسة سنة 2010 بمقدار (19.48%) نتيجة لتعثر بعض القروض وعدم ايفاء بعض الزبائن بالتزاماتهم اتجاه المصرف قام المصرف برصد مخصصات إضافية للتعامل مع القروض المتعثرة أو القروض تحت المراقبة (التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري ، 2010: 20) مما يشير الى ارتفاع مخاطر التعثر في السداد لدى المصرف نتيجة التوسع في منح القروض بينما كان ادنى معدل سنة 2013 وبمقدار (3.40%) بسبب توجه المصرف إلى عدم منح قروض للعملاء الذين لا يستطيعون تقديم ضمانات تمكنهم من سداد القرض (التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري ، 2013: 32) ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لسنوات الدراسة هو (7.54%) ويوضح الشكل (4) مقارنة لمؤشر مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض خلال مدة الدراسة .



الشكل (4) مؤشر مخصص خسائر القروض لمصرف الخليج التجاري خلال مدة الدراسة (2010-2021)

2.1.5 تحليل معيار المخاطر الائتمانية:

ضمن هذا المعيار تناولت الدراسة المؤشرات التالية (مؤشر اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات ومؤشر اجمالي القروض الى حقوق الملكية) ويتم حسابها على النحو الاتي:

$$\frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 1100 = \text{مؤشر اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات}$$

$$\frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{حقوق الملكية}} \times 2100 = \text{مؤشر اجمالي القروض الى حقوق الملكية}$$

الجدول (2) مؤشرات معيار المخاطر الائتمانية لمصرف الخليج التجاري للمدة (2010-2021)

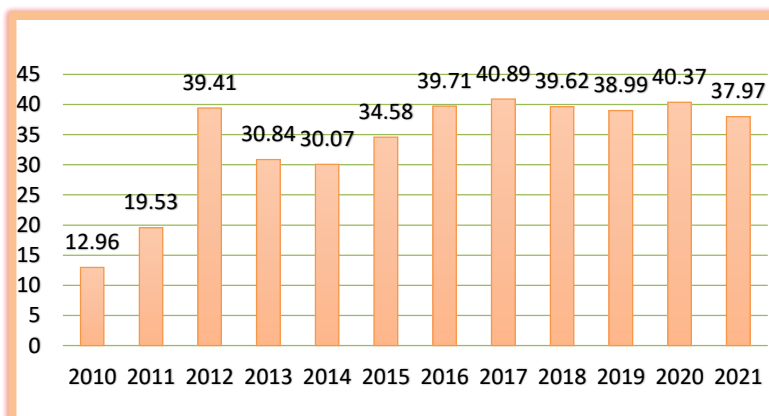
مؤشرات جودة الموجودات (معيار المخاطر الائتمانية)					
السنة	اجمالي القروض (مليون دينار)	اجمالي الموجودات (مليون دينار)	حقوق الملكية (مليون دينار)	مؤشر اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات %	مؤشر اجمالي القروض الى حقوق الملكية %
2010	35,261	272,032	63,548	12.96	55.49
2011	67,135	343,801	118,184	19.53	56.81
2012	167,382	424,766	149,088	39.41	112.27
2013	241,020	781,479	303,984	30.84	79.29
2014	245,482	816,479	345,974	30.07	70.95
2015	280,471	810,971	321,626	34.58	87.20
2016	318,488	802,022	317,734	39.71	100.24

76.88	40.89	320,887	603,313	246,696	2017
72.86	39.62	314,473	578,337	229,136	2018
69.81	38.99	306,709	549,146	214,118	2019
67.13	40.37	307,172	510,798	206,193	2020
67.19	37.97	304,326	538,491	204,468	2021
76.34	33.74	AV			

1.2.1.5 مؤشر أجمالي القروض الى اجمالي الموجودات:

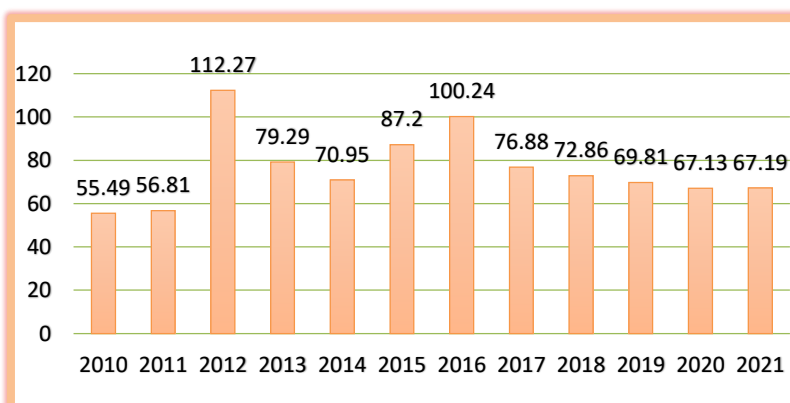
يبين الجدول اعلاه معدل اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات في مصرف الخليج التجاري. اظهرت النتائج بان معدل اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات حقق ادنى معدل له بداية مدة الدراسة سنة 2010 وبمقدار (12.96%) نتيجة زيادة حجم الموجودات الثابتة من اجل التوسع في فروع المصرف (التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري ، 2010: 1) وهذه الزيادة أكبر من الزيادة في عملية منح القروض ، بينما كان اعلى معدل سنة 2017 وبمقدار (40.89%) يشير هذا الى توسع المصرف في عملية الإقراض مما يدل على ارتفاع المخاطر الائتمانية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لسنوات الدراسة هو (33.74%) ويوضح الشكل (5) مقارنة لمؤشر اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات خلال مدة الدراسة.

الشكل (5) مؤشر أجمالي القروض الى أجمالي الموجودات لمصرف الخليج التجاري خلال مدة الدراسة (2021-2010)



2.2.1.5 مؤشر أجمالي القروض الى حقوق الملكية:

يبين الجدول (2) اعلاه بان معدل اجمالي القروض الى حقوق الملكية اظهر سلوكاً متفاوتاً بين الارتفاع والانخفاض اذ حقق اقل معدل بداية مدة الدراسة سنة 2010 بمقدار (55.49%) بينما كان اعلى معدل سنة 2012 وبمقدار (112.27%) وهي نسبة مرتفعة جداً مما يدل على اعتماد المصرف على موارده الذاتية في عملية منح القروض ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لسنوات الدراسة هو (76.34%) ويوضح الشكل (6) مقارنة لمؤشر اجمالي القروض الى حقوق الملكية خلال مدة الدراسة.



الشكل (6) مؤشر أجمالي القروض الى حقوق الملكية لمصرف الخليج التجاري خلال مدة الدراسة (2021-2010)

2.5 تحليل مؤشرات الاداء المصرفي لمصرف الخليج التجاري للمدة (2021-2010)

يتضمن هذا المبحث تحليل واقع مؤشرات الاداء المصرفي لمصرف الخليج التجاري للمدة (2021-2010) لذا اعتمدت الدراسة على معيارين تعد هي الأكثر استخداماً في مجال تحليل الاداء المصرفي وهذه المعايير هي (معياري الربحية، معيار السيولة).

1.2.5 تحليل معيار الربحية:

ضمن هذا المعيار تناول الباحث المؤشرات التالية (مؤشر العائد على الموجودات ومؤشر العائد على حقوق الملكية) والتي تستخدم على نطاق واسع في قياس ربحية المصارف، ويتم حسابها على النحو الاتي:

$$\text{صافي الربح بعد الضريبة} \times 100 - \text{معدل العائد على الموجودات} = \text{اجمالي الموجودات}$$

$$\text{صافي الربح بعد الضريبة} \times \frac{100}{\text{معدل العائد على حقوق الملكية}} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} \times \frac{100}{\text{حقوق الملكية}}$$

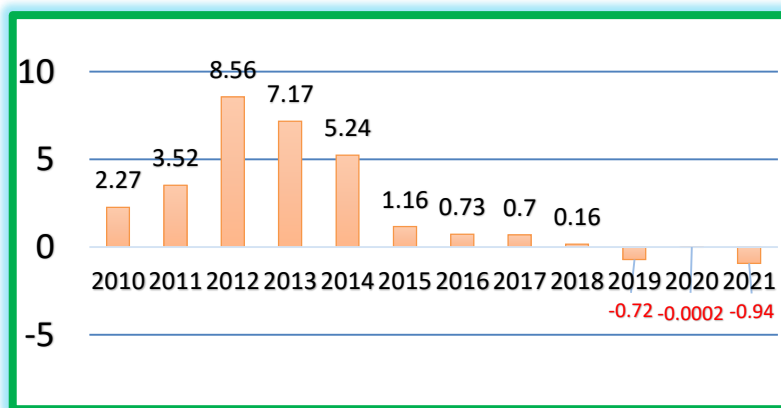
الجدول (3) مؤشرات معيار الربحية لمصرف الخليج التجاري للمدة (2010-2021)

السنة	صافي الدخل (مليون دينار)	اجمالي الموجودات (مليون دينار)	حقوق الملكية (مليون دينار)	معدل العائد على الموجودات (ROA) %	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) %
2010	6,162	272,032	63,548	2.27	9.70
2011	12,470	343,801	118,184	3.52	10.55
2012	36,343	424,766	149,088	8.56	24.38
2013	56,027	781,479	303,984	7.17	18.43
2014	42,753	816,479	345,974	5.24	12.36
2015	9,396	810,971	321,626	1.16	2.92
2016	5,871	802,022	317,734	0.73	1.85
2017	4,230	603,313	320,887	0.70	1.32
2018	952	578,337	314,473	0.16	0.30
2019	(3,931)	549,146	306,709	(0.72)	(1.28)
2020	(1)	510,798	307,172	(0.0002)	(0.0003)
2021	(5,039)	538,491	304,326	(0.94)	(1.66)
AV				2.32	6.57

1.1.2.5 معدل العائد على الموجودات (ROA)

يبين الجدول اعلاه معدل العائد على الموجودات في المصرف الخليج التجاري ، اذ أظهرت النتائج تباين في معدل العائد على الموجودات للمصرف حيث حقق أعلى معدل سنة 2012 وبمقدار (8.56%) وهي نسبة عالية وذلك نتيجة زيادة إيرادات العمليات المصرفية وإيراد النشاط الخدمي عن السنة السابقة بنسبة (191%) (التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري ، 2012: 20) مما يدل ذلك على كفاءة المصرف في استثمار موجوداته ، انخفاض بعد ذلك تدريجياً وبشكل ملحوظ ليحقق أدنى معدل خلال سنة 2021 وبمقدار (-0.94%) نتيجة لانخفاض إيرادات المصرف التشغيلية مما أدى الى حدوث عجز في قائمة الدخل (التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري ، 2021: 13).

مما سبق نستدل الى وجود تفاوت في معدل العائد على الموجودات خلال مدة الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي للسنوات الدراسة هو (2.32%) ويوضح الشكل (7) مقارنة لمعدل العائد على الموجودات لمصرف الخليج التجاري خلال مدة الدراسة.

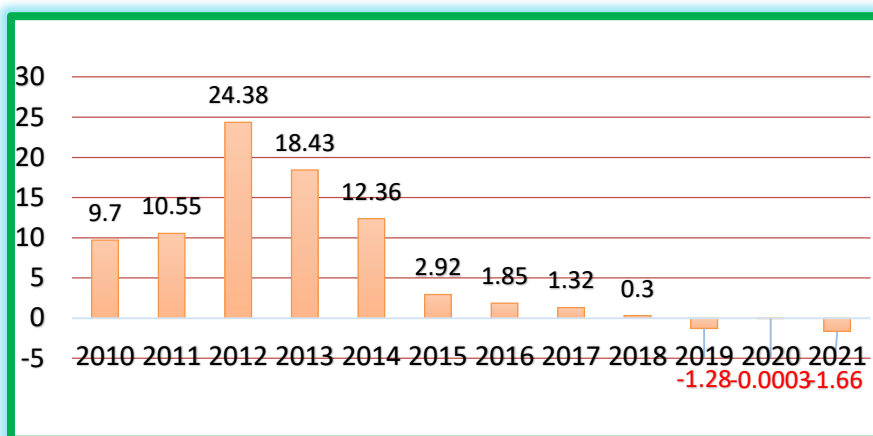


الشكل (7) مؤشر العائد على الموجودات لمصرف الخليج التجاري خلال مدة الدراسة (2010-2021)

2.1.2.5 معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

يبين الجدول (3) أعلاه معدل العائد على حقوق الملكية في مصرف الخليج التجاري. حيث أظهرت النتائج بان المصرف حقق أعلى معدل عائد على حقوق الملكية خلال مدة الدراسة سنة 2012 وبمقدار (24.38%) وهي نسبة عالية وذلك نتيجة زيادة إيرادات العمليات المصرفية وإيراد النشاط الخدمي (التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري ، 2012: 20) ، بينما كان أدنى معدل خلال سنة 2021 وبمقدار (-1.66%) نتيجة تعرض المصرف الى خسائر في تلك السنة بسبب انخفاض الإيرادات التشغيلية للمصرف قبلها ارتفاع اجمالي المصروفات، (التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري ، 2021: 13) اذ بلغ المتوسط الحسابي لسنوات الدراسة هو (6.57%) .

نستدل من ذلك الى وجود انخفاض تدريجي في معدل العائد على حقوق الملكية حيث لم يشهد المصرف أي ارتفاعاً خلال المدة من سنة 2012 الى نهاية مدة الدراسة 2021 مما يشير الى وجود ضعف في الأداء المالي في تلك المدة ويوضح الشكل (8) مقارنة لمعدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الخليج التجاري خلال مدة الدراسة .



الشكل (8) مؤشر العائد على حقوق الملكية لمصرف الخليج التجاري خلال مدة الدراسة (2010-2021)

2.2.5 تحليل معيار السيولة:

ضمن هذا المعيار تناولت الدراسة المؤشرات التالية (مؤشر اجمالي القروض الى اجمالي الودائع ومؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات)، ويتم حسابها على النحو الاتي:

$$\text{مؤشر اجمالي القروض الى اجمالي الودائع} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100 = -1$$

$$\text{مؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100 = -2$$

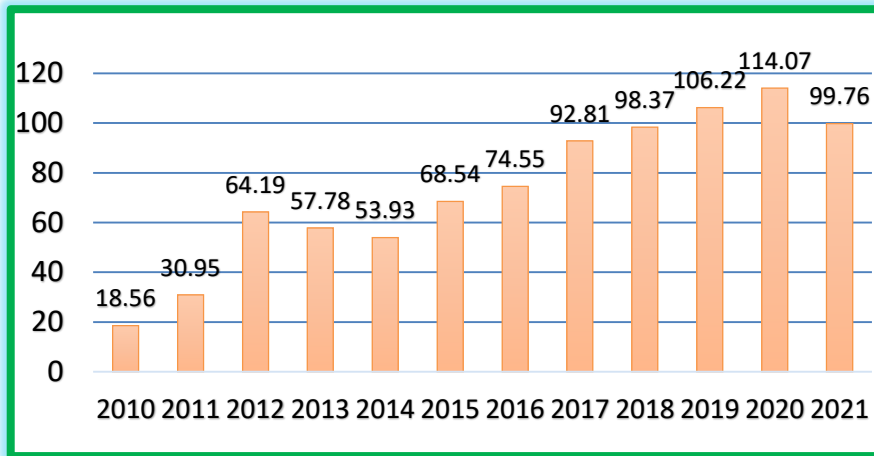
الجدول (4) مؤشرات معيار السيولة لمصرف الخليج التجاري للمدة (2010-2021)

مؤشرات الاداء المصرفي (معيار السيولة)						
السنة	اجمالي القروض (مليون دينار)	اجمالي الودائع (مليون دينار)	النقدية (مليون دينار)	اجمالي الموجودات (مليون دينار)	مؤشر اجمالي القروض الى اجمالي الودائع %	مؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات %
2010	35,261	190,010	75,931	272,032	18.56	27.91
2011	67,135	216,937	96,677	343,801	30.95	28.12
2012	167,382	260,780	160,054	424,766	64.19	37.68
2013	241,020	417,143	368,770	781,479	57.78	47.19
2014	245,482	455,212	365,144	816,479	53.93	44.72
2015	280,471	409,221	244,757	810,971	68.54	30.18
2016	318,488	427,201	164,913	802,022	74.55	20.56
2017	246,696	265,804	201,792	603,313	92.81	33.45
2018	229,136	232,935	194,250	578,337	98.37	33.59
2019	214,118	201,580	224,350	549,146	106.22	40.85
2020	206,193	180,767	151,222	510,798	114.07	29.61
2021	204,468	204,967	223,157	538,491	99.76	41.44
AV					73.31	34.61

1.2.2.5 مؤشر اجمالي القروض الى اجمالي الودائع

يبين الجدول اعلاه بان المصرف حقق ادنى معدل اجمالي القروض الى اجمالي الودائع خلال مدة الدراسة سنة 2010 وبمقدار (18.56%) وهو معدل منخفض بالمقارنة مع النسبة المعيارية البالغة 75% نتيجة عدم التوسع في عملية منح القروض (التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري، 2010: 16) ثم ارتفع بعد ذلك بشكل تدريجي ليصل الى اعلى معدل له خلال مدة الدراسة وبمقدار (114.07%) سنة 2020، اذ بلغ المتوسط الحسابي لسنوات الدراسة هو (73.31%).

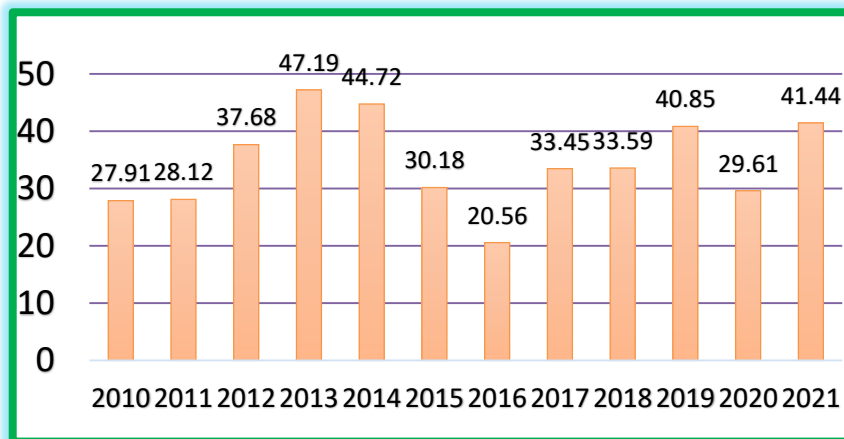
نستدل من ذلك الى وجود ارتفاع تدريجي في مؤشر اجمالي القروض الى اجمالي الودائع نتيجة عدم توسع المصرف في منح القروض على الرغم من ارتفاع هامش الأمان فيما يتعلق بالسيولة المصرفية ويوضح الشكل (9) مقارنة لمعدل اجمالي الودائع الى اجمالي القروض لمصرف الخليج التجاري خلال مدة الدراسة.



الشكل (9) مؤشر اجمالي القروض الى اجمالي الودائع لمصرف الخليج التجاري خلال مدة الدراسة (2010-2021)

2.2.2.5 مؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات

يبين الجدول (4) بان مؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات اظهر سلوكاً متفاوتاً بين الارتفاع والانخفاض وكان ادنى معدل بداية مدة الدراسة سنة 2010 بمقدار (27.91%) بالمقارنة مع النسبة المعيارية البالغة 30% بينما كان اعلى معدل سنة 2013 وبمقدار (47.91%) مما يدل على ارتفاع حجم الارصدة النقدية مع انخفاض مخاطرة السيولة، اذ بلغ المتوسط الحسابي لسنوات الدراسة هو (34.61%). مما سبق نستدل بان المصرف حقق مبدأ التوازن فيما يتعلق بالارصدة النقدية التي يمتلكها بالمقارنة مع اجمالي الموجودات ومدى قدرته على تلبية عمليات السحب المفاجئ ويوضح الشكل (10) مقارنة لمؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات خلال مدة الدراسة.



الشكل (10) مؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات لمصرف الخليج التجاري خلال مدة الدراسة (2010-2021)

3.5 تحليل العلاقة بين جودة الموجودات في مصرف الخليج التجاري والاداء المصرفي للمدة (2010-2020)

1.3.5 تحليل العلاقة بين معيار القروض ومؤشرات الاداء المصرفي:

في هذا المبحث سيتم تناول مؤشرين رئيسيين من مؤشرات جودة الموجودات تحت معيار القروض وهما (مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي القروض ومؤشر مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض) وعلاقة مؤشرات هذا المعيار مع مؤشرات الاداء المصرفي التي تضم كل من معيار الربحية ومعيار السيولة في مصرف الخليج التجاري خلال مدة الدراسة، وكما موضح في الجدول أدناه.

الجدول (5) تحليل العلاقة بين معيار القروض ومؤشرات الاداء المصرفي لمصرف الخليج التجاري للمدة (2010-2021) (%)

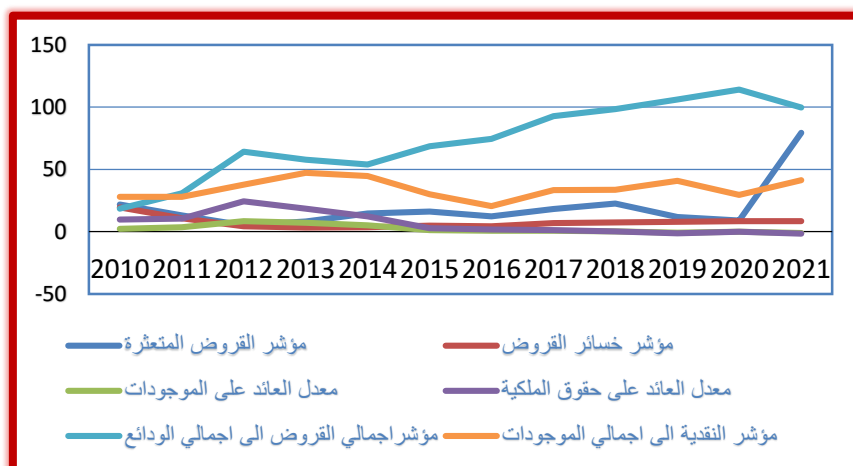
السنوات	معيار القروض		معيار الربحية		معيار السيولة	
	مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي القروض	مؤشر مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض	معدل العائد على الموجودات ROA	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	مؤشر اجمالي القروض الى اجمالي الودائع	مؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات
2010	21.91	19.48	2.27	9.70	18.56	27.91
2011	13.13	10.87	3.52	10.55	30.95	28.12
2012	5.17	4.36	8.56	24.38	64.19	37.68
2013	8.33	3.40	7.17	18.43	57.78	47.19
2014	14.54	3.67	5.24	12.36	53.93	44.72
2015	16.06	4.99	1.16	2.92	68.54	30.18

20.56	74.55	1.85	0.73	4.40	12.38	2016
33.45	92.81	1.32	0.70	6.97	18.12	2017
33.59	98.37	0.30	0.16	7.51	22.63	2018
40.85	106.22	(1.28)	(0.72)	8.03	11.82	2019
29.61	114.07	(0.0003)	(0.0002)	8.34	8.89	2020
41.44	99.76	(1.66)	(0.94)	8.41	79.39	2021
34.61	73.31	6.57	2.32	7.54	19.36	AV

يتضح من الجدول اعلاه، بان هناك انسجام الى حد كبير ما بين معيار القروض كأحد المؤشرات الموضوعية لجودة الموجودات والمعايير المحددة لتعبير عن مؤشرات الاداء المصرفي خلال مدة الدراسة، اذ اظهر تفاوتاً ما بين الارتفاع والانخفاض طوال مدة الدراسة، حيث وصل كلا مؤشري الى ادنى مستويتهما في سنة 2012 ، حيث بلغ (5.17%) و (4.36%) على التوالي ، مما انعكس ذلك إيجاباً على معيار الربحية الذي يضم كلاً من معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية اللذان ارتفعاً في تلك السنة ليصل معدل العائد على الموجودات الى اعلى مستوى عند (8.56%) ومعدل العائد على حقوق الملكية عند (24.36%) نتيجة حصول المصرف نتائج أداء جيدة بتحقيق أرباح صافية بنسبة نمو 191% (التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري ، 2012: 4) كما ارتفعت مؤشرات السيولة المتألفة من مؤشر اجمالي القروض الى اجمالي الودائع ومؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات الى (64.19%) و (37.68%) على التوالي .

بينما بلغ اعلى مستويتهما في عام 2021 اذ وصلا (79.39%) و (8.41%) على التوالي مما أدى الى انخفاض مؤشري الربحية الى أدنى مستوى عند (-0.94%) و (-1.66%) على التوالي، بينما أدى الى تذبذب في مؤشري السيولة الذي ينتج عن ذلك انخفاض في مستوى القروض الى اجمالي الودائع من (114.07%) الى (99.76%) ومؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات الذي ارتفع من (29.61%) الى (41.44%).

مما سبق نستدل أن معيار القروض كأحد مؤشرات جودة موجودات في مصرف الخليج التجاري له تأثير جوهري على الاداء المصرفي، حيث أن ارتفاع حجم القروض المتعثرة يقلل من مستوى الربحية والعكس صحيح ، بالتالي ينتج عن ذلك انخفاض في مستوى السيولة. ويوضح الشكل البياني التالي أثر العلاقة ما بين معيار القروض في مصرف الخليج التجاري ومؤشرات الاداء المصرفي خلال مدة الدراسة.



الشكل (11) أثر العلاقة بين معيار القروض لمصرف الخليج التجاري ومؤشرات الاداء المصرفي

2.3.5 تحليل العلاقة بين معيار المخاطر الائتمانية ومؤشرات الاداء المصرفي:

في هذا المبحث سيتم تناول مؤشرين رئيسيين من مؤشرات جودة الموجودات تحت معيار المخاطر الائتمانية وهما (مؤشر أجمالي القروض الى اجمالي الموجودات ومؤشر مؤشر اجمالي القروض الى حقوق الملكية) وعلاقة مؤشرات هذا المعيار مع مؤشرات الاداء المصرفي التي تضم كل من معيار الربحية ومعيار السيولة في مصرف الخليج التجاري خلال مدة الدراسة، وكما موضح في الجدول أدناه.

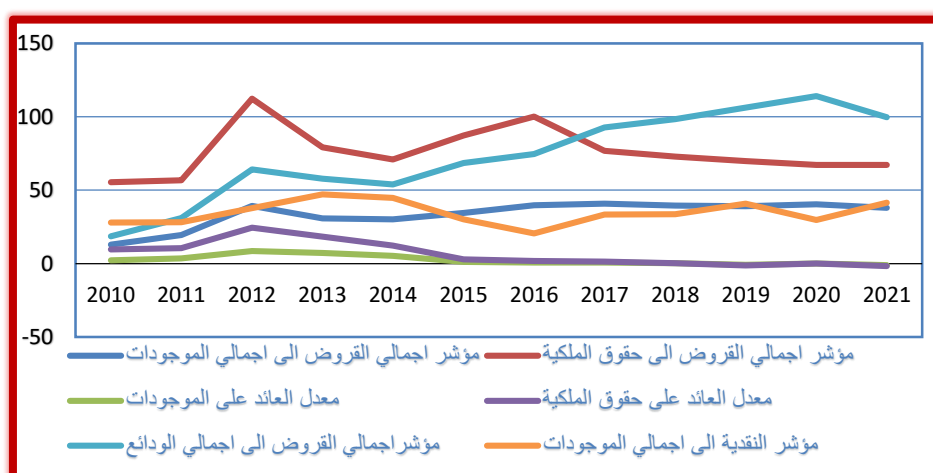
الجدول (6) تحليل العلاقة بين معيار المخاطر الائتمانية ومؤشرات الاداء المصرفي لمصرف الخليج التجاري للمدة (2010-2021) (%)

السنوات	معيار المخاطر الائتمانية		معيار الربحية		معيار السيولة	
	مؤشر اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات	مؤشر مؤشر اجمالي القروض الى حقوق الملكية	معدل العائد على الموجودات ROA	معدل العائد على حقوق الملكية ROE	مؤشر اجمالي القروض الى اجمالي الودائع	مؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات
2010	12.96	55.49	2.27	9.70	18.56	27.91
2011	19.53	56.81	3.52	10.55	30.95	28.12
2012	39.41	112.27	8.56	24.38	64.19	37.68
2013	30.84	79.29	7.17	18.43	57.78	47.19

44.72	53.93	12.36	5.24	70.95	30.07	2014
30.18	68.54	2.92	1.16	87.20	34.58	2015
20.56	74.55	1.85	0.73	100.24	39.71	2016
33.45	92.81	1.32	0.70	76.88	40.89	2017
33.59	98.37	0.30	0.16	72.86	39.62	2018
40.85	106.22	(1.28)	(0.72)	69.81	38.99	2019
29.61	114.07	(0.0003)	(0.0002)	67.13	40.37	2020
41.44	99.76	(1.66)	(0.94)	67.19	37.97	2021
34.61	73.31	6.57	2.32	76.34	33.74	AV

يتضح من الجدول أعلاه ، بأن هناك علاقة الى حد كبير ما بين معيار المخاطر الائتمانية كأحد المؤشرات الموضوعية لجودة الموجودات والمعايير المحددة لتعبير عن مؤشرات الاداء المصرفي خلال مدة الدراسة، إذ اظهر تفاوتاً ما بين الارتفاع والانخفاض طوال مدة الدراسة، حيث وصل كلا مؤشري إلى ادنى مستويتهما في عام 2010 حيث بلغ (12.96%) و (55.49%) على التوالي ، مما اظهرت مؤشرات الربحية التي تضم معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية مستوى اقل من مستوى الربحية في السنوات القادمة بينما ارتفع مؤشري السيولة في السنة القادمة قليلا عند (30.95%) و (28.12%) على التوالي نتيجة ارتفاع رصيد محفظة الائتمان النقدي (التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري ، 2011: 5). بينما بلغ أعلى مستويتهما في عام 2012 إذ وصلا (39.41%) و (112.27%) على التوالي مما أدى الى ارتفاع مؤشري الربحية الى أعلى مستوى (8.56%) و (24.38%)، بينما ارتفع مؤشري معيار السيولة الذي يضم مؤشر اجمالي القروض الى اجمالي الودائع من (30.95%) الى (64.19%) ومؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات من (28.12%) الى (37.68%).

مما سبق نستدل بأن هناك علاقة مباشرة ما بين معيار المخاطر الائتمانية كأحد مؤشرات جودة موجودات في مصرف الخليج التجاري ومؤشرات الاداء المصرفي، حيث أن ارتفاع حجم المخاطر الائتمانية يؤدي الى ارتفاع مستوى الربحية. والعكس صحيح. ويوضح الشكل البياني أدناه اثر العلاقة ما بين معيار المخاطر الائتمانية في مصرف الخليج التجاري ومؤشرات الاداء المصرفي خلال مدة الدراسة.



الشكل (12) أثر العلاقة بين معيار المخاطر الائتمانية لمصرف الخليج التجاري ومؤشرات الاداء المصرفي

6. الاستنتاجات:

- 1- توصلت الدراسة الى وجود علاقة مباشرة ما بين القروض المتعثرة التي تشير الى جودة الموجودات وربحية المصرف في مصرف الخليج التجاري والمقاسة بمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية، إذ يؤدي ارتفاع مستوى القروض المتعثرة، وانخفاض جودة الموجودات، إلى انخفاض العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، وانخفاض القروض المتعثرة، وارتفاع جودة الموجودات، يؤدي إلى ارتفاع العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية وهذا يعني وجود مقايضة إيجابية بين جودة الموجودات والأداء المصرفي.
- 2- وجود ارتباط مباشر ما بين معيار المخاطر الائتمانية كأحد مؤشرات جودة موجودات في المصرف التجاري ومؤشرات الاداء المصرفي، حيث أن ارتفاع حجم المخاطر الائتمانية يؤدي الى ارتفاع مستوى الربحية، وبالتالي يؤدي هذا إلى ارتفاع مستوى السيولة والعكس صحيح.
- 3- تعد القروض الجيدة أحد المحددات الأساسية لجودة موجودات المصرف، ولكنها تنطوي أيضاً بمخاطر كبيرة لأن أرباح المصرف ستكون غير مستقرة إذا لم تتم إدارة مخاطره بكفاءة.

7. التوصيات:

- 1- يتوجب على المصارف التجارية أن تقوم بزيادة رأسمالها والعمل على تخفيض مستوى الموجودات المرجحة بالمخاطر، وتوظيف تلك الزيادة في استثمارات خالية من المخاطر لكي تتمكن من الاستمرار بتحقيق الأرباح.

- 2- يتوجب على المصارف التجارية الحفاظ على موجودات عالية الجودة وذلك من خلال العمل تخفيض من مستوى القروض المتعثرة وزيادة القروض المضمونة.
- 3- ضرورة قيام المصارف التجارية العراقية الخاصة العاملة في العراق بالعمل المتواصل على تحسين جودة موجوداتها من أجل تحسين مستوى اداؤها وبالتالي تعظيم ربحيتها.
- 4- ضرورة قيام المصارف التجارية العراقية الخاصة العاملة في العراق متابعة ومراقبة موجوداتها الاخرى بشكل مستمر من أجل تحسين الإدارة الجيدة لهذه الموجودات.
- 5- ضرورة إعادة النظر بعملية منح القروض المصرفية ووضع شروط نوعية لمنح القرض، كنوع النشاط، وعمر الشركة، السجل التجاري، وغيرها.

المصادر

- [1] أبو قمر، محمد احمد محمد، تقييم أداء بنك فلسطين المحدود باستخدام بطاقة قياس الأداء المتوازن، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة غزة، 2009.
- [2] الحسيني والدوري، فلاح حسين، مؤيد عبد الرحمن، ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل، عمان، الأردن، 2008.
- [3] الخفاجي، مريم حفطي حمزة، تأثير المخاطر السوقية في التعثر بالسداد وبعض مؤشرات السيولة للمصارف، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية (2005 – 2017)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2019.
- [4] الذبحاوي، حسن، تويج، علاء عبد الرزاق، تحليل واقع القروض المتعثرة للقطاع المصرفي العراقي للمدة 2010-2019، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد (2)، العدد (67)، 2022 ص: 1-38.
- [5] الزبيدي، حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- [6] السلطان، قسمه صابر عوض، مدى استجابة إدارة رأس المال العامل للموجودات الغير العاملة وأثرها على الهشاشة المصرفية، دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2011-2019)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2021.
- [7] الفوازي، محمد احمد ضاحي، النظام التقليدي ونظام CAMELS لتقييم الأداء المالي للمصارف دراسة مقارنة لعينة من المصارف التجارية الخاصة للمدة من 2007-2013، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2015.
- [8] الكراسنه، إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية – صندوق النقد الدولي، 2010.
- [9] المحمود، حسين، إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014.
- [10] بن محمود، عبد الدائم محمود، صلاح، أشرف، أثر كفاءة وجودة إدارة الأصول على ربحية المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من 2012 حتى 2017، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد (10)، العدد (2)، 2019 ص: 531-560.
- [11] رحاب، فوزي عبد القادر، انقيطة، فتحي احمد، محمود، طارق عبد الله، أثر تكنولوجيا المعلومات على أداء المصارف التجارية الليبية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية العدد 13، 2019.
- [12] رحيم، عباس فاضل، أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء المصارف في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (39)، 2014، ص: 26-56.
- [13] رمضان، زياد وجوده، محفوظ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- [14] عثمان، محمد داود، إدارة وتحليل الائتمان و المخاطرة، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- [15] عفانة، محمد كمال، إدارة الائتمان المصرفي، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- [16] مشكور، سعود جايد و فليح، مصطفى رزاق، أثر كفاية رأس المال وجودة الموجودات والسيولة في استمرارية الأرباح في المصارف التجارية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (16)، العدد (52)، 2020 ص: 105-122.
- [17] Abata, M. A., Asset quality and bank performance: A study of commercial banks in Nigeria. Research Journal of Finance and Accounting, VOL-5, NO-18, (2014): 39-44.
- [18] Abusharbeh, Mohammed. The financial soundness of the Palestinian banking sector: an empirical analysis using the CAMEL system. (2020).
- [19] Akani, Henry W., and V. Akani. Theoretical perspectives of earnings, profitability and asset quality in banking: Descriptive evidence from Nigeria economy. World Journal of Finance and Investment Research 3.1 (2018): 1-24.
- [20] Apatachioae, Adina. The performance, banking risks and their regulation." Procedia economics and finance 20 (2015) 35-43.
- [21] Arif, Ahmed, and Ahmed Nauman Anees. Liquidity risk and performance of banking system." Journal of Financial Regulation and Compliance 20.2 (2012): 182-195.

- [22] Cheruiyot, Ronald K, The effect of asset quality on the profitability of commercial banks in Kenya, Diss. University of Nairobi, (2016).
- [23] Daft, Richard, L. Organization Theory and Design – 7th ed-South-Western-(2001).
- [24] Dang, Uyen. The CAMEL rating system in banking supervision. A case study. (2011).
- [25] Dincer, H., Gencer, G., Orhan, N., & Sahinbas, K. (2011). A performance evaluation of the Turkish banking sector after the global crisis via CAMELS ratios. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 24, 1530-1545.
- [26] Frost, Stephen M. Chapter 20-Corporate Failures and Problem Loans. The Bank Analyst's Handbook: Money, Risk and Conjuring Tricks, John Wiley and Sons, The CAMEL rating system in banking supervision-(2004).
- [27] Kadioglu, E., & Ocal, N., Effect of the asset quality on the bank profitability. International Journal of Economics and Finance, VOL- 9, NO-7, (2017): 60-68.
- [28] Majumder, Md Tofael Hossain, and Mohammed Mizanur Rahman. "A camel model analysis of selected banks in Bangladesh. (2017).
- [29] Ongore, Vincent Okoth, and Gemechu Berhanu Kusa, Determinants of financial performance of commercial banks in Kenya. International journal of economics and financial issues, VOL- 3, NO-1 (2013): 237-252.
- [30] Zedan, Khaled A., and D. A. A. S. Gassan. Palestinian banks analysis using CAMEL model. International Journal of Economics Financial Issues 7.1 (2017): 351-357.



Journal of Administration & Economics

**Mustansiriya
University**

**College of
Administration &
Economics**

P-ISSN: 1813 - 6729

E- ISSN: 2707-1359

Asset Quality and Its Impact on Banking Performance: Gulf Commercial Bank as a Model

Hasan Khalaf Nawar

Mustansiriya University, College of Administration and Economics Dep. of Finance and Banking,
Baghdad, Iraq

Email: hassanallami349@gmail.com, ORCID ID: <https://orcid.org/>

Subhi Hassoon

Mustansiriya University, College of Administration and Economics, Baghdad, Iraq

Email: shassoon@uomustansiriyah.edu.iq, ORCID ID: <https://orcid.org/0000-0001-7017-6595>

Article Information

Article History:

Received: 20 / 6 / 2023

Accepted: 13 / 8 / 2023

Available Online: 1 / 12 / 2024

Page no: 78 – 92

Keywords:

Asset quality, non-performing
loans, banking performance.

Correspondence:

Researcher name:

Hasan Khalaf Nawar

Email:

hassanallami349@gmail.com

Abstract

The study aimed to demonstrate the effect of the quality of the assets of the Khaleej Commercial Bank on its banking performance and to achieve the objective of the study, the annual financial statements published for the bank in the Iraq Stock Exchange for the period (2010-2021) were relied upon. The study dealt with the relationship between each of the quality of assets and between the performance indicators of bankers in that bank. The study concluded that there is a relationship between the standard of loans as one of the indicators of the quality of assets in the Khaleej Commercial Bank and the banking performance indicators that include the standard of profitability and the standard of liquidity. There is also a direct relationship between the standard of credit risk and the banking performance indicators, as the high volume of credit risk leads to an increase in the level of profitability, which leads to a decrease in the level of liquidity.